الدور البيئي للمنظمة العالمية للتجارة

جليط شعيب
أستاذ مساعد قسم «أ»،
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل.

مقدمة:

منذ عقود، عرفت نظم التّجارة الدولية خلافات ذات اتصال بموضوع البيئة. ومع تزايد هذه الخلافات، التي كثيرا ما عرضت أمام قضاء الجات[1] ومن بعده المنظمة العالمية للتجارة، فقد فُتح نقاش حيّ حول إيجابيات وكذا مخاطر تحرير التجارة على البيئة، وهذا ما أخذ أطراف الجات لإقحام موضوع البيئة في مفاوضاتهم التجارية.

لقد انتهت الأطراف المتفاوضة المنضوية تحت اتفاق جات 1947 بعد عدة جولات من المفاوضات التي آخرها جولة أورغواي (1986 - 1993) إلى بعث المنظمة العالمية للتجارة اعتبارا من فاتح يناير 1995، كمنظّمة متخصّصة عُهِد لها تأطير النظام التجاري الدولي المعتمد من خلال بعث عدة اتفاقات كضمان لتحرير التجارة الدولية وتسوية الخلافات الناجمة عن ذلك، رغم النتائج السلبية المحتملة على البيئة جراء هذا التحرير[2]، كما تم بعث لجنة تضطلع ببحث الممكن للتوفيق بين السياسات التجارية وتلك البيئية، وكذا العلاقة بين الاتفاقيات متعددة الأطراف للمنظمة العالمية للتجارة والاتفاقات الدولية المتعلقة بحماية البيئة، هي لجنة التجارة والبيئة.

ويعتبر جهاز المنظّمة العالمية للتجارة لتسوية الخلافات من أهمّ الانجازات التي توصل إليها الأطراف في جولة أوروجواي، من خلال آليات لتقوية دور المنظمة في تسوية الخلافات المحتملة عند تنفيذ الاتفاقيات المتصلة بها، بعد القصور وعدم الفعالية

اللذان ميزا آلية الجات، نظرا لغياب هيئات قضائية وتنفيذية مخوّلة بالإشراف على حل الخلافات وتنفيذ القرارات المرتبطة بها.

وإذا كانت البيئة تظهر كاهتمام استثنائيّ في إطار المنظّمة العالمية للتجارة باعتبار الهدف الحقيقي الذي أنشئت من أجله وهو تنظيم التجارة الدولية، فذلك يستتبع معه بحث مدى اختصاص المنظمة في التعرض للمسائل البيئية، ولحل الخلافات ذات الصلة المرتبطة بخلافات تجارية أو بالاستثناءات المقررة في مجال حماية البيئة، ودور هذا التدخل في ترقية وتطوير قواعد القانون الدولي للبيئة.

أولا/ غرابة البيئة عن اختصاص المنظمة العالمية للتجارة:

الاختصاص هو الصلاحية القانونية الممنوحة لسلطة أو هيئة ما في مجالات معينة، أو تلك المكنات المعهود بها لهيئة قضائية أو تحكيمية من أجل الفصل في بعض القضايا، بحكم تخصصها أو مكان انعقادها[3]. والمنظمة العالمية للتجارة بعيدة عن اختصاص الخوض في المسائل البيئية، غير أن غياب منظمة متخصصة في هذا الإطار، فتح المجال أمام منظمات أخرى لبحث علاقتها بهذا الموضوع.

1. التجارة الدولية، اختصاص أصيل للمنظمة العالمية للتجارة:

المنظمة العالمية للتجارة هي إحياء لفكرة المنظمة الدولية للتجارة التي أعلن مشروعها إلى جانب مؤسسات مؤتمر بريثون وودز 1944 الأخرى، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي؛ كمنظمة عالمية متخصصة في الإشراف على سير النظام التجاري الدولي، وهي تطور للاتفاق العام جات 1947 وأمانته الصغيرة، وأحد أهم نتائج جولة أورغواي واتفاقات جات 1994.

أ. تأسيس المنظمة العالمية للتجارة لأغراض التجارة الدولية:

من تسميتها[4]، يتجلى نشاط المنظّمة العالمية للتجارة والهدف الأساسي من بعثها، ومن قبلها اتفاق الجات، في ترقية التجارة الدولية وتطوير حرية التبادل التجاري بأي ثمن، كاختصاص أصيل أجمعت أطراف الجات على إلحاقه بمنظمتهم الجديدة[5].

فالمنظمة العالمية للتجارة ليس لها كأصل الخوض في معالجة المسائل البيئية ولم تنشأ لرعاية البيئة، ولكن بالنظر لطبيعة موضوعها وهو التجارة الدولية، كموضوع مرتبط بمختلف مناحي الحياة الدولية أثار الصعوبة عند البحث عن منظّمة تُبعث في هذا الإطار، حيث فشلت التجربة من قبل بمناسبة وضع ميثاق هافانا ومحاولة إنشاء منظمة للتجارة الدولية كركن ثالث لمؤسسات بريثون وودز[6].

ورغم فشل مشروع منظمة التجارة الدولية، إلا أن الأطراف المتفاوضة آنذاك تبنت الحد الأدنى من قواعد تنظيم التجارة الدولية، ظهر في الاتفاق العام للتعريفات والتجارة جات1947 الذي تبنته 23 دولة آنذاك، ثم رأت الأطراف بعد ما يقرب نصف قرن بضرورة تقوية والتوسيع الكمي للمنظومة القانونية التي تحكم المبادلات التجارية الدولية[7]، فكانت اتفاقات جات 1994.

إن البناء المؤسساتي للمنظمة العالمية للتجارة يُظهر بوضوح التطور الحاصل الذي يجمع بين الاستمرارية ومحاولة القطيعة - في الوقت ذاته- مع قواعد نظام جات 1947، ويعبر عن بروز عهد جديد للتعاون الاقتصادي الدولي يستجيب للرغبة الواسعة للعمل في إطار نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر عدالة وتفتحا[8].

لقد بدا أن دعم النظام المؤسساتي للمبادلات التجارية الدولية ضروري وبالشكل الملائم، بمنح المنظمة الجديدة الشخصية القانونية والإمكانات الضرورية والتمويل الكافي والاستقلالية المالية والوظيفية، كضمانات لممارسة اختصاصاتها وتحقيق أهدافها والوصول إلى غاياتها[9].

والشخصية القانونية الدولية تتعارض بالأساس مع الجات كاتفاقية دولية، لكن ليس كذلك مع المنظمة العالمية للتجارة كتنظيم مؤسساتي، فكل شخص معنوي دولي يتم منحه عند اعتماده أو ميلاده شخصيته القانونية، والمنظمة العالمية للتجارة هي كذلك لها الشخصية القانونية، التي تؤهلها لعقد الاتفاقيات الدولية كاتفاقات المقر، ولها الاضطلاع بأي نشاط ضروري لممارسة اختصاصاتها[10].

ب. خضوع المنظمة لمبدأ تخصص المنظمات الدولية:

خلافا للدول، لا تتمتع المنظمات الدولية كأصل باختصاص عام، بل يتحدد اختصاصها ونشاطها بالغرض الذي أنشئت لأجله طبقا للنص المنشئ لها، وعادة ما تمنح المنظمات الشخصية القانونية الوظيفية التي تمكّنها من القيام بالاختصاصات المعهودة لها من قبل أعضائها [11].

وفي ظل مبدأ التخصص الذي يحكم المنظمات الدولية، فإن المنظمة العالمية للتجارة تنتمي إلى زمرة المنظمات الدولية المتخصصة خارج إطار منظمة الأمم المتحدة، نشأت كتطور لأمانة الاتفاق العام جات1947، عُهد لها رعاية النظام التجاري الدولي والسهر على تحرير التجارة الدولية وتحديد الإطار القانوني الجديد للمبادلات التجارية الدولية عن طريق الاتفاقات الجماعية ومتعددة وعديدة الأطراف، وبالنتيجة فهي لا تهتم في الأصل إلا بالمسائل التجارية.

في الواقع، هناك بعض الحالات تقوم معها أوضاع معقدة تحمل في ذاتها جوانب تجارية وأخرى غير تجارية، وهذا التعقيد تنتج عنه مشاكل حقيقية، خاصة في نطاق تسوية الخلافات. ففي هذه الأوضاع ينظر في سلوك الطرف العضو، هل احترم الالتزامات المضمّنة في اتفاقات الجات أم لا، أي بتعبير آخر، هل ما اعتمده عضو ما كمعيار أو إجراء في سياسته التجارية والذي يراه غيره من الأعضاء مخالف لاتفاقات المنظمة أو أحد الالتزامات الناتجة عنها، وعندها حيث نكون أمام خلاف.

وجهاز المنظمة لتسوية الخلافات واجه عدة حالات تخص اعتماد معايير وطنية تستهدف حماية مصالح غير اقتصادية أو تجارية، كالإجراء الذي اتخذته الو.م.أ الموجه لمنع استيراد بعض أنواع الجمبري الذي لا يحترم أثناء صيده الأحكام الخاصة باستثناء السلاحف البحرية من الصيد حمايةً لهذه الأخيرة، أو كما ما جاء في قضية المعايير الأوربية الخاصة باللحوم ومشتقاتها، فالقوانين الأوربية تمنع استخدام بعض المواد الهرمونية على الحيوانات حماية للمستهلكين [12].

فالتضارب على أشده بين القواعد التجارية وتلك من غير التجارية، لاسيما بشأن إجراءات تتخذ في إطار سياسات بيئية يفترض فيها تدخل الدولة لفرض نظم معينة تؤثر في حجم الإنتاج وحركة السلع مخالفة لقوانين المنظمة العالمية للتجارة، التي تستهدف تخفيف أو إلغاء القيود التعريفية والتقنية لتحقيق أغراض واهتمامات غير اقتصادية[13].

إلى جانب التعارض القائم بين التجارة والبيئة، يجب الأخذ في الاعتبار أن بعض القواعد الأساسية للمنظمة تحمل آثارا سلبية على البيئة، كما أن مبدأ عدم التمييز المتلازم مع قواعد الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة الوطنية، ينصب على المنتجات لا على كيفيات الإنتاج. لذلك، فإن كل منتوج مشابه معني بالتدبير المتخذ مهما كانت درجة إصداره للتلوث، ويكون المنتج الخاضع للمعايير البيئية والسلامة بلا شك الأغلى في السوق، مما يؤدي إلى رحيل الصناعات الملوثة والخطيرة إلى البلدان الأقل اهتماما بالمحافظة على البيئة.

بالإضافة لهذا التضارب الموجود، يطرح التساؤل عن المكانة التي تحتلها الاعتبارات غير الاقتصادية، ومنها الاعتبار البيئي، في قوانين واجتهادات المنظمة لاسيما بواسطة أجهزتها القضائية لاسيما جهاز الاستئناف الدائم، خصوصا بعد اعتماد السياسات البيئية وتطورها من مطلع السبعينات.

2. إقحام البيئة ضمن اهتمامات المنظمة العالمية للتجارة:

لقد تزايد الاهتمام الدولي بموضوع البيئة لاسيما مع عقد المؤتمرات العالمية بشأنها اعتبارا من مؤتمر استوكهلم 1972، مما أنتج تعددا في قواعد ومؤسسات حمايتها، غير أن اتصال عناصر البيئة بموضوعات الاتفاقات الدولية ومنها ما تعلق بالتجارة الدولية، جعل الاهتمام به من المنظمة مطلوبا.

أ. اتصال التجارة الدولية بالبيئة:

ثار الجدل حول مدى ضرورة اهتمام النشاط التجاري الدولي بالبيئة، وبرز معه

اتجاهان يبحثان العلاقة بين هذين العنصرين، اتجاه يؤيد تحرير التجارة معتقدا بأن ذلك يدفع إلى اهتمام أكبرومتزايد بالبيئة، الأمر الذي ينتهي إلى اهتمام أكبر بالحفاظ على الموارد البيئية نتيجة زيادة الوعي لدى الأفراد.

بالمقابل، يرى اتجاه ثان، أن زيادة مستويات الإنتاج سبب رئيسي لزيادة حركة النشاط التجاري، وأن تحرير التجارة الدولية واتساعها يؤدي إلى ارتفاع رهيب في حجم التلوث بمختلف ألوانه، وإلى أضرار وخيمة على البيئة والتنمية نتيجة الاستهلاك المتزايد والمفرط للموارد الطبيعية وزيادة التبادل التجاري.

والحقيقة أنه ثمة تعارض خفيّ بين حرية التجارة الدولية وحماية البيئة يحتاج إلى إقامة مصالحة بين قواعد الاتفاقيات متعددة الأطراف حول البيئة وقواعد المنظمة العالمية للتجارة، وإحداث التقارب بينها، طالما أن بعض الاتفاقيات البيئية تضع أحيانا عوائق أمام التجارة الدولية[14].

إنّ تأثير القواعد القانونية على التجارة الدولية مسألة أثيرت على مستوى الجات نهاية ستينيات القرن الماضي، حيث ميّزت هذه الفترة بروز مخاوف حول حدود النمو وتسارع استنفاذ الموارد الطبيعية المختلفة، و شرعت الدول في وضع السياسات البيئية ورفع شكاوى بشأن الصناعات ذات القدرة التنافسية في السوق العالمية[15].

في ظل اتفاق الجات، وتحضيرا لمؤتمر استوكهلم، تم تنصيب فريق عمل سنة 1971 لبحث المعايير البيئية في التجارة الدولية، غير أنه لم يحصل أن اجتمع هذا الفريق، لعدم استدعائه من الأطراف، وكذا باعتبار أن الفائدة من هذا الموضوع تضاءلت بسبب ارتفاع أسعار النفط، وما نجم عنها من ارتباك اقتصادي، ليتم إعادة بعث مثل هذا الفريق سنة 1991 تحضيرا لقمة ريو حول البيئة و التنمية، عندما أصبحت المسائل البيئية تحتل اهتماما متزايدا في أجندة السياسيات الدولية، والذي تحول فيما بعد إلى لجنة للتجارة والبيئة في ظل المنظمة العالمية للتجارة[16].

مع نهاية جولة أوروجواي، تبنى أطراف الجات برنامج عمل مستقبلي شامل في المنظمة حول التجارة والبيئة، ونتيجة ذلك تقرر تأسيس لجنة للتجارة والبيئة لبحث العلاقة الرابطة بين التجارة الدولية والبيئة، وكذا بين المنظمة العالمية للتجارة ومختلف الاتفاقات متعددة الأطراف حول البيئة[17].

لقد توصلت اللجنة من خلال نتائج أشغالها في تقريرها الأول حول هذه المسائل والمقدم بالمؤتمر الوزاري الأول للمنظمة بسنغافورة سنة 1996، إلى أن الحفاظ على نظام تجاري متعدد الأطراف ومتفتح والمحافظة على البيئة لا يعبر عن سياسات غير متطابقة أو متعارضة. وقد تمحورت هذه النتائج حول نقاط عشر[18]، أهمها:

- دراسة العلاقة بين أحكام النظام التجاري متعدد الأطراف والتدابير التجارية المتخذة لأغراض بيئية بما فيها تلك المتخذة وفقا للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.

- دراسة العلاقة بين آليات تسوية الخلافات في النظام التجاري متعدد الأطراف والآليات المنصوص عليها في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.

- دراسة العلاقة بين أحكام النظام التجاري متعدد الأطراف والمتطلبات المتخذة لحماية البيئة، والمتعلقة بالمنتجات، بما فيها المقاييس والمتطلبات الفنية المتعلقة بالتغليف والعنونة وإعادة التدوير.

- دراسة أثر التدابير البيئية على النفاذ إلى الأسواق خاصة فيما يتعلق بالدول النامية لاسيما الدول الأقل نموا منها، والفوائد البيئية عند إزالة القيود والتوترات في المبادلات.

وقد استمرت الأطراف من خلال لجنة التجارة والبيئة في الدراسة وبتعمق لهذا المسائل، وعموما يمكن القول أنه مند مؤتمر الدوحة سنة 2001، ظهر منحى جديد يبحث بجدية العلاقة بين التجارة الدولية والأنظمة البيئية الدولية، كعلاقة يحدد فيها كل نظام أهمية النظام الآخر وكيفية التعايش معه، حيث تناول مؤتمر الدوحة كيفية تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين المنظمة العالمية للتجارة والمجتمع المدني، طالما أنه بالتنسيق يتم تجاوز التعارض المفترض بين السياسات التجارية وتلك البيئية.

ب. إقرار استثناءات بيئية في قوانين المنظمة العالمية للتجارة:

في الماضي، وفي ظل اتفاق جات 1947 تمت الإشارة إلى تأثير قواعد التجارة العالمية على البيئة لكن بشكل غير واضح، إذ ليس هناك ما ذكر في اتفاق الجات عن حماية البيئة كتبرير لتقييد التجارة، لذلك تعد جولة أورغواي أولى جولات المفاوضات التي أثارت رسائل ربط بين التجارة والبيئة بشكل أوضح، وقد زادت جهود الدول في إقناع الجميع بأن المزيد من الحرية التجارية يجب أن يكون في مصلحة البيئة[19].

ومحاولة منها اعتماد مبدأ التناسب والتناسق بين التجارة الدولية والبيئة، تبنت أطراف الجات بموجب نص المادة 20 (XX) من الاتفاق العام استثناءات تستهدف منح الأطراف بعض الحرية في تقييد التجارة الدولية بداعي حماية البيئة، شريطة تطبيقهم ذات الأحكام على المستوى الداخلي، وذلك في الفقرتين «ب»(«b») و«ز»(«g»). وجهاز تسوية الخلافات ساهم بشكل واسع في تطوير تفسير هذا النص بمناسبة حل الخلافات المتصلة بالبيئة، بعدما أصبح اتفاق الجات جزء من النظام القانوني للمنظمة[20].

وإن لم يُستعمل مصطلح البيئة، فإن الاتفاق العام جات 1947 أشار إلى ما يدل على الاهتمام بالعناصر المتصلة بالبيئة، ما يمكن القول عنه أنه اهتماما غير مباشر أو ضمني بالمسائل البيئية المتصلة بالتجارة، وهو ما تناوله نص المادة 20 (XX) من الاتفاق العام وكذلك ديباجة الاتفاق المنشئ للمنظّمة العالمية للتجارة الذي أبرز العناصر الجديدة محل الاهتمام، وهي التنمية المستدامة وحماية البيئة، وما تشير إليه بعض النصوص الأخرى اللاحقة ذات الصلة[21].

تقدم المادة 20 (XX) من اتفاق الجات المتعلق بالاستثناءات العامة حالات خاصة تعفي الأطراف في المنظّمة من تطبيق قواعد الجات، في نوعين من هذه الاستثناءات، والمتصلة بحماية البيئة، لاسيما الفقرتين «ب» و«ز»، اللتان بفضلهما أمكن أطراف الجات اتخاذ تدابير لا تتوافق مع قواعد حرية التجارة الدولية، لكنها ضرورية لحماية صحة وحياة الأشخاص والحيوانات والمحافظة على النباتات (الفقرة «ب») أو الحفاظ على الموارد الطبيعية المستنفذة (الفقرة «ز»).

إن المادة 20 (XX) من اتفاق الجات وديباجة الاتفاق المنشئ للمنظمة هما الجوهر فيما يتعلق بحماية البيئة، حيث يشير النص أنْ لا مانع لأي طرف من اتخاذ أي إجراء يراه ضروريا ومبررا بأحد الاعتبارات المنصوص عليها في هذه المادة، شريطة ألا يشكل ذلك تمييزا تعسفيا أو قيدا متسترا على التجارة الدولية، وإن كان التساؤل مطروحا بشأن بعض العبارات المضمّنة في هذا النص التي تبقى غامضة، فهل تعني عبارات «الآداب العامة» و«حماية صحة وحياة الأشخاص» حقوقا أساسية للإنسان، لاسيما الحق في التغذية الكافية والعمل اللائق[22]؟

مقابل هذا، لم يحصل تعديل مضمون المادة 20 (XX) من اتفاق الجات طوال جولات الجات، ولا خلال جولة أورغواي التي انتهت بتبني النص كما هو، وإن كانت ديباجة الاتفاق المنشئ للمنظمة ذاتها تشير إلى أن الموقعين على الاتفاق، على وعي بأهمية وقانونية حماية البيئة كأحد أهداف وأولويات السياسات الوطنية والدولية[23]، كما تشير الديباجة بوضوح للتكريس وبصراحة لهدف التنمية المستدامة، وهو ما تبناه المبدأ الرابع لإعلان ريو [24].

إن بعث المنظمة العالمية للتجارة غيّر المعطيات، واستنادا إلى نص المادة 20 (XX) من اتفاق الجات وردت في عدة اتفاقات أحكام تتعلق بحماية البيئة، كما أثيرت المسألة عدة مرات أمام جهاز تسوية الخلافات أثناء نظره القضايا المثارة أمامه، وهو الذي لم يتوان في التعرض لها.

ثانيا/ الاختصاص العرضي للمنظمة في نظر المسائل البيئية

لم يكن لعبارة «حماية البيئة» ولا حتى كلمة «بيئة» وجود في النص الأصلي لاتفاق الجات لسنة 1947، ولم يتم إثارة هذه الفكرة بن أطرافه إلا خلال جولة طوكيو (1973 1979-) حول خفض الرسوم الجمركية والقيود غير التعريفية التي انتهت سنة 1979، لكن دون أن يعني ذلك أن اتفاق الجات بهذا الشكل غير مبال بالمسائل البيئية التي كثيرا ما طرحت، فقد أثارت بعض فرق التحكيم المسائل المتصلة بالبيئة أو الصحة

عند فصلهم في الخلافات المعروضة أمامها، لاسيما بصدد نظر مطالب أطراف هذه الخلافات[25].

1. مدى ملاءمة نظام تقاضي المنظمة لتسوية الخلافات ذات البعد البيئي:

عمليا، كان العديد من التدابير التجارية المعتمدة لتحقيق أغراض بيئية سواء في إطار المنظمة العالمية للتجارة أو في إطار الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف محل خلافات تم تسويتها في إطار جهاز تسوية الخلافات التابع للمنظمة، وذلك رغم إمكانية تسويتها خارج المنظمة في إطار آليات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.

أ. من حيث المبادئ والقواعد التي يقوم عليها نظام تسوية الخلافات:

تفرض مذكرة التفاهم على أعضاء المنظّمة الالتزام والتقيد بالقواعد المحددة ضمنها كأساس وكأصل عام في تسوية الخلافات، ما لم ترد قواعد وإجراءات خاصة أو إضافية بشأن تسوية الخلافات في أحد الاتفاقات المشمولة في الملحق2 منها، إذ عندها تستخدم الإجراءات الخاصة والإضافية حيثما أمكن، وأن قواعد وإجراءات مذكرة التفاهم تستخدم إلى الحد الضروري لتجنب الخلاف[26].

فلا يجوز للأعضاء الفصل في حصول أي انتهاك للاتفاق المنشئ للمنظمة والاتفاقات الملحقة به، أو إلغاء أو تعطيل أياً من الميزات المقررة بموجبها، أو عرقلة أياً من أهدافها، إلا من خلال اللجوء إلى تسوية الخلافات طبقا لقواعد و إجراءات مذكرة التفاهم والاتفاقات الملحقة بها، كما جاء ذلك في نص المادة (23) منها، دون اتخاذ أي إجراء منفرد ضد هذه الانتهاكات المحتملة، ليصبح بذلك جهاز تسوية الخلافات في المنظّمة بمثابة صمام الأمان الذي يكفل تنفيذ اتفاقات الجات[27].

وكما تنص المادة 03 /2 من مذكرة التفاهم حول تسوية الخلافات (MARD)، فإن نظام المنظّمة لتسوية الخلافات، عنصر أساسي في توفير الأمن والقدرة على التنبؤ في النظام التجاري متعدد الأطراف، يعترف الأعضاء أنّ هذا النظام يحافظ على حقوقهم والتزاماتهم المترتبة بموجب الاتفاقات المشمولة، ويوضح الأحكام القائمة في

هذه الاتفاقات وفق القواعد المعتادة في تفسير القانون الدولي العام، وأن التوصيات والقرارات التي يصدرها جهاز تسوية الخلافات لا تضيف إلى الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات المشمومة ولا تنقص منها شيئا[28].

وإذا كانت التسوية القضائية على المستوى الدولي رهن إرادات الدول الأطراف في النزاع حيث ولاية القضاء الدولي - في الأصل- اختيارية[29]، فإن ولاية نظام المنظمة لتسوية الخلافات ولاية إلزامية، دون أن تعني هذه الإلزامية وجوب اللجوء إليه تلقائيا بمجرد وقوع انتهاك ما لأحكام اتفاقات الجات والمنظّمة من بعدها، لأن هذا النظام رضائي مبدئيا، يشجع التشاور بين الأعضاء لتسوية الخلافات ودياً بين أطرافها، أو حتى اللجوء خارج آلياته القضائية عن طريق التحكيم الحرّ.

كما يتميز نظام المنظّمة لتسوية الخلافات بتكريسه مبدأ التقاضي على درجتين باعتماده جهازا للاستئناف، هذا الأخير الذي يضطلع بمهام مشابهة لمهام محاكم النقض أو المحاكم العليا في النظم القضائية الداخلية، عندما يخوض في مراجعة تقارير الفرق الخاصة الفاصلة في موضوع الخلافات والنتائج والاستنتاجات المتوصل إليها، ونظر المسائل والتفسيرات القانونية، ليصدر اجتهاداته في هذا الإطار[30].

لقد بدا أن تدخّل جهاز تسوية الخلافات واضح بشأن تفسير أحكام الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف بمناسبة نظره عديدا من القضايا التجارية-البيئية المعروضة أمامه، لاسيما بشأن الأحكام المضمنة في المادة 20 (XX) من اتفاق الجات وكذا ديباجة الاتفاق المنشئ للمنظمة ومختلف الاتفاقات الأخرى التي لها صلة بموضوع البيئة، بل ساهم بشكل أو بآخر في تطوير قواعد القانون الدولي للبيئة، عند إعماله وبشدة بعض المبادئ كمبدأ الحيطة[31].

لقد وضعت مذكرة التفاهم إطاراً أخلاقياً لقواعد تسوية الخلافات عموما، حثت من خلاله على تفادي الالتجاء إلى التقاضي إلا بعد التأكد من كونه السبيل الوحيد المتاح والملائم لدفع الضرر وحسم الخلاف[32]، ومدير المنظّمة مُتواجد في جميع

المراحل لعرض مساعيه الودية والتوسط للمساعدة على تحقيق المصالحة بين أطراف الخلافات[33]، وهذا للوصول إلى حلول أكثر شرعية ورضائية للخلافات، وبقرارات أكثر قابلية للتطبيق والتنفيذ، تجاوزا للضعف الذي أَلفهُ نظام الجات السابق.

ب. من حيث كفاءة الهيكل «شبه» القضائي القائم:

عرف نظام تسوية الخلافات في إطار اتفاقات الجات قفزة نوعية نحو تطوير الوظيفة القضائية الدولية، بوضع مذكرة التفاهم والنصوص المتصلة بها، كواحدة من الاتفاقات التي انتهت إليها الأطراف في اتفاقات جات 1994، وذلك باعتمادها هيئات شبه قضائية وأخرى تحكيمية، توازي النظم القضائية الدولية القائمة لاسيما في إطار بعض المنظمات الدولية، كغرفة محكمة العدل الدولية [34]، مع منح الأفضلية للتسوية الودية والدبلوماسية كلما أمكن ذلك.

- تعدد الحلول الدبلوماسية:

تعترف مذكرة التفاهم لتسوية الخلافات داخل المنظمة العالمية للتجارة بالحلول الدبلوماسية، كحلول مفضّلة يجب أن يحرص الأعضاء على إعمالها، قبل اللجوء إلى الآليات الأخرى شبه القضائية، وتتعدد هذا الحلول بين حلول بينيّة تظهر في المشاورات أو التفاوض الثنائي بين أطراف الخلاف، وحلول جماعية تقوم على تدخل أعضاء آخرين أجنبيين عن الخلاف من أجل المساعدة على حسمه، وذلك بطلب من أطراف الخلاف، أو تلقائيا لاسيما بوجود مصلحة معتبرة لهم.

وكما الوضع على مستوى القضاء الدولي، تظهر آليات التسوية الودية داخل المنظمة، وبتدخل من غير أطراف الخلاف، في المساعي الحميدة والتوفيق والوساطة. ورغم أن مذكرة التفاهم تصفها بأنها مجرد إجراءات مؤقتة لا ترقى إلى وصف درجة التقاضي، وأن إقامتها يبقى رهن موافقة أطراف الخلاف، إلا أن دورها منقطع النظير، لحسمها أغلب الخلافات المثارة أمام المنظمة، وهي تعبر عن جهود إرادية يسمح بها إلى غاية إيجاد حل للخلاف القائم حتى بعد اللجوء إلى الأجهزة شبه القضائية أوالتحكيم.

ويشترط في التسوية الناجمة عن الآليات غير القضائية أو الدبلوماسية ألاّ تخالف القواعد الاتفاقية في الاتفاقات المشمولة (التي تشملها المذكرة) ولا تؤدي إلى انتهاك مبادئ أو قواعد أو اتفاقيات دولية ملزمة[35]، ولا تمس بحقوق الأطراف في اللجوء إلى طرق أخرى للتسوية[36].

- اعتماد أسلوب شبه قضائي في تسوية الخلافات:

أقرت آلية تسوية الخلافات للمنظّمة العالمية للتجارة التسوية عن طريق القضاء والقانون للخلافات ومنها البيئية المعروضة أمامها، وفي الوقت نفسه احتفظت بالأساليب الدبلوماسية التي تظهر في التشاور والمساعي الحميد والتوفيق والوساطة(37)، التي يلجأ إليها أطراف الخلاف باختيارهم وبالاتفاق فيما بينهم، وعند فشلها يُلجأ إلى الأساليب القضائية.

لقد حاول النظام القضائي في ظل المنظّمة التوفيق بين مخلّفات الطابع الاختياري للقضاء الدولي بشكل عام، وضرورة تفعيل النظام التجاري الدولي بحمل الأعضاء على التسليم بالاختصاص الإلزامي لجهاز التسوية. وما دام الأسلوب القضائي متاح لأعضاء المنظمة دون عوائق كانتصار لآلية تسوية الخلافات وإحكام لها، وابتعاد عن التحكمية التي كانت سمة مميزة له من قبل في إطار اتفاق الجات، لم يتمكن القضاء الدولي التخلص منها[38].

ويقوم نظام تسوية الخلافات على وجود مستويين للتقاضي، فرق خاصة كدرجة أولى مهمتها الأساسية مساعدة جهاز تسوية الخلافات على القيام بمسؤولياته، حيث يقوم الفريق الخاص بتقديم تقييم موضوعي ووقائعي للخلاف ومدى انطباق الاتفاقات المشمولة عليه، بعد التشاور مع أطرافه، ليعتمد القرار بشكل جماعي[39].

ويعمل الفريق الخاص عند دراسته الخلاف التجاري ذو البعد البيئي على التحقق من مطابقة التدابير البيئية المقيدة للتجارة للالتزامات الموجودة في اتفاقات الجات، ومن أنّ ذلك التقييد استخدم لغرض بيئي وبشكل غير تعسفي، له ما يبرره، كما يقوم

بالتحقق من أن تدبير ما لا يشكل تقييدا مقنعا للتجارة الدولية، وبتحليل مدى تطابق التدابير البيئية مع الاستثناءات التي يقررها نص المادة 20 (XX) من اتفاق الجات.

وبعد إصدار القرار النهائي من الفريق الخاص يعمم على الأطراف، ثم يعرض على جهاز تسوية الخلافات لاعتماده في إطار المجلس العام للمنظمة، ما لم يقرر الفريق الخاص بإجماع الآراء السلبية عدم اعتماد التقرير[40]، أو قرّر أحد أطراف الخلاف مراجعته بالاستئناف أمام جهاز الاستئناف الدائم المنشأ لهذا الغرض تكريسا لمبدأ التقاضي على درجتين، والذي منح نظام التسوية مصداقية أكبر[41].

فالاستئناف، إجراءٌ مميزٌ استحدث مع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، بموجب مذكرة التفاهم في المواد 16 وما بعدها، وهي طور جديد وأخير يضاف إلى مرحلتي التسوية الودية الدبلوماسية والتقاضي داخل المنظمة، قد يكون له تأثير كبير في عملية تسوية الخلافات، كإجراء مميّز على المستوى الدولي، نظرا للمسائل التي يطرحها وتلك التي يتناولها باستئثار.

وإذا نظرنا إلى فكرة المراجعة بالاستئناف في ذاتها في ظل التنظيم الدولي، لوجدنا اهتماما من جانب بعض المنظمات الدولية والإقليمية لاعتمادها في تسوية الخلافات والنزاعات المعروضة أمامها.

- استخدام آلية التحكيم بشكل واسع:

لا تحظر مذكرة التفاهم بشكل تام على أطراف الخلاف اللجوء إلى وسائل بديلة غير الآلية شبه القضائية للمنظمة عند تسوية خلافاتها، كالمشاورات والتفاوض والمساعي الحميدة والمصالحة، التي يمكن اللجوء إليها في أي وقت، أو اللجوء إلى التحكيم التجاري الدولي الحُر شريطة أن تقوم أطراف الخلاف بإخطار جميع أعضاء المنظمة بعقد أي اتفاق حول ذلك.

فالتحكيم أولى الوسائل ظهورا وأكثرها شيوعا، في تسوية الخلافات التجارية الدولية ذات الصلة بالبيئة بصفة خاصة والخلافات الدولية بصفة عامة، وقد نصت

عليه المادة 25 /1 من مذكرة التفاهم كأسلوب سريع من شأنّه تيسير الوصول إلى حل الخلافات المتعلقة بالمسائل التي تحددها بوضوح الأطراف المتنازعة، وذلك وفقا للقواعد والإجراءات التي يتفق عليها.

والمقصود بالتحكيم، التحكيم الاتفاقي الذي يرتضي الأطراف رسم قواعده وإجراءاته واللجوء إليه في أية مرحلة من مراحل تسوية الخلاف[42]، أما اللجوء إلى فرق التحكيم الخاصة، فهو وسيلة تم تنظيمها وفق قواعد المنظمة ورسمت قواعدها وإجراءاتها في مذكرة التفاهم، لا يملك الأطراف حرية بشأنها.

فباب التحكيم مفتوحٌ أمام أطراف الخلافات لاستعماله كوسيلة بديلة عن التسوية شبه القضائية المحددة في مذكرة التفاهم، وكذا لضمان تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عنها وتحديد آجال ذلك، وهو مرتبط بموافقة أطراف الخلاف وبإخطار أعضاء المنظمة عند اللجوء إليه، قد يكون هذا التحكيم حُراً، كما قد يكون إلزاميا يتولاه كلما أمكن الفريق الخاص الفاصل ابتدائيا في الخلاف.

فالتحكيم وسيلة يمكن أن تيسّر التوصل إلى حلٍّ لمسائل يحددها أطراف الخلاف بدقة، فليس هناك موضوع يُستبعد نظره عن طريق التحكيم، والذي تتفق قواعده مع أحكام التحكيم التجاري الدولي. ورغم أن جُلّ الدول ترحب بالتحكيم الحرّ داخل المنظمة، إلا أن مكانته تبقى غيرواضحةٍ تحتاج إلى إعادة نظر شاملة وعميقة.

وحتى يكون التحكيم الحرّ ناجحا وله وزنه دون خلق فراغ يفضي إلى سقوط فكرة اعتماده كوسيلة بديلة للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في مذكرة التفاهم، فإنه يجب تأطيره بنظام يحدد إجراءاته من بدايته إلى نهايته، مع إعطاء الحق للأطراف في تعديل هذا النظام أو استبداله [43].

أما التحكيم الإلزامي فهو طريق ضروري لحسم الخلافات وضمان تنفيذ الحلول المتوصل إليها. وقد نصت عليه المادة 22 من مذكرة التفاهم، ويتولاه كلما أمكن الفريق الخاص الذي نظر الخلاف في درجته الأولى. فهذا التحكيم لا يتوقف على اتفاق الطرفين

وإرادتهما، رغم أن إحالة التحكيم إلى الفريق ذاته فيها لزوم ما لا يلزم، ومن الأفضل إحالة الأمر أمام تحكيم فعليّ لا إسميّ، لأن الإحالة إلى الفريق الأصلي هو إعادةٌ لأوراق القضية إلى من سبق له الفصل فيها وبالتشكيلة ذاتها[44].

2. مدى أفضلية جهاز المنظّمة لتسوية الخلافات ذات البعد البيئي:

تعد آلية تسوية الخلافات التابعة للمنظمة العالمية للتجارة من وجهة نظر أعضائها لاسيما البلدان النامية منها، الإطار الأمثل لتسوية الخلافات التجارية ذات البعد البيئي وتفضل اللجوء إليه، ويظهر ذلك في العدد المعتبر من الخلافات التي طرحت للتسوية في إطارها منذ سنة 1995[45]، رغم وجود آليات أخرى لتسوية مثل هذا النوع من الخلافات في إطار الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.

أ. الطابع الارتضائي المميّز لعملية تسوية الخلافات:

يقوم القانون الدولي على مبدأ النسبية، الذي بمقتضاه لا يجوز إلزام الدولة دون رضاها، هذا الطابع الارتضائي الذي يميّز كذلك المنظمة العالمية للتجارة ومن ورائها جهاز تسوية الخلافات، جعل من هذا الأخير فضاء متاحا للجميع من أجل رفع الشكاوى أمامه والمشاركة في حل الخلافات ضمن للشروط والأوضاع المطلوبة.

إن التطوّر الحاصل في نظام المنظمة لتسوية الخلافات يُظهِر الدعم الممنوح له في شَقَّيْهِ الدبلوماسي والقضائي، وهو ما بعث الطمأنينة أكثر نظام المنظمة ككل(46)، بل إنّ مسلك الاستئناف المستحدث يدعّم فكرة توحيد الاجتهاد والتفسير كوظيفة تقوم بها عادة محاكم النقض والقانون.

ولعل تفضيل الدول-لاسيما الضعيفة منها- اللجوء إلى نظام المنظمة لتسوية خلافاتها ذات البعد البيئي له أسبابه وما يبرره، وإن كان المبدأ العام في القانون الدولي أنّ أي خلاف لا يعرض لتسويته إلا إذا وجد اتفاق سابق من الدول على ذلك، حيث تلعب إرادة الدول دورا حاسما في قيام اختصاص المحاكم الدولية[47].

وإذا كانت الرضائية من المسائل الأساسية التي تراعيها التنظيمات الدولية، فإنها في إطار المنظمة العالمية للتجارة رضائية مفترضة[48]، تتصل في الوقت ذاته بإلزامية تظهر في منع اللجوء إلى نظام آخر لا تسمح به قواعد المنظمة ويكون خارج إطارها. فالأصل أنْ ليس للأطراف الحرية المطلقة في تسوية خلافاتها خارج المنظمة من جانب واحد، ولا أن تتفق بيْنِيّا على ذلك دون إخطار البقية[49].

كما أن لأهمية وضرورة توافق التدابير المتخذة مع قواعد النظام التجاري العالمي الجديد، ذلك أنّ الفكرة الجوهرية هي الالتزام الكامل بقواعد هذا النظام، ولا يتم اللجوء إلى التعويض كبديل عن سحب التدابير المخالفة إلا بعد فشل الالتزام بتنفيذ التوصيات المعتمدة من جهاز تسوية الخلافات. بعبارة أخرى فإن آلية تسوية الخلافات غير عقابية بذاتها، بقدر ما هي ارتضائية.

ولقد فتح نظام المنظمة المجال أمام التدخل في الخلافات لتسهيل حسمها بشكل تشاركي مع المجتمع المدني، عن طريق مذكرات صديق المحكمةAmicus Curiae التي تقدم من أي منظمة أو جمعية لاسيما منها البيئية، وهذه ميزة أخرى تضاف لنظام التسوية، وإن كان البعض يرى في ذلك إخلال بنظام التسوية[50].

ب. مدى فعالية الإجراءات أمام جهاز المنظمة لتسوية الخلافات:

كلما تم اللجوء إلى آلية المنظمة لتسوية الخلافات، ونظرا لسمة التلقائية في العمل التي تميزها فإنها تقوم على نحوٍ عاجل بإنشاء فريق خاص للفصل في الخلاف المعروض عليها كمرحلة أو درجة تقاضٍ أولى يُنظر من خلالها في القضية محل الخلاف، كما تتبنى تقاريرها بصورة تلقائية، وفي إطار الحيّز الزمني المحدد لها، ما لم تقرر بالإجماع السلبي عدم اعتماد التقرير، أو أخطر أحد أطراف الخلاف جهاز تسوية الخلافات بقراره تقديم استئناف لمراجعة تقرير الفرق الخاص.

- شفافية الإجراءات:

يتميز نظام تسوية الخلافات داخل المنظمة العالمية للتجارة عن سابقه في إطار

اتفاق الجات بالشفافية، التي تتجلى في وضوح الإجراءات لأطراف الخلاف منذ بدايتها وإلى غاية تنفيذ قرار التسوية. ويكون لأطراف الخلاف الحق في الإطلاع على الوثائق والأوراق خلال جميع مراحل التسوية، كما يجب أن تكون طلبات التشاور مكتوبة ويتم الإشعار بها بتبليغها للأطراف[51]، حيث تُعامل بالسرية الوثائق والمذكرات المقدمة، رغم النداءات التي تدعو إلى التخلي عن السرية وجعل المذكرات علنية، ووضع التقرير النهائي في متناول الأعضاء جميعها مترجماً إلى اللغات الرسمية للمنظمة[52].

ومما يعاب على آليات المنظمة لتسوية الخلافات جعل جلساتها علنية تنقل عن طريق الصحافة ووسائل الإعلام، مما يلحق الأذى بالمناخ المطلوب لحسم الخلافات البينية، وقد تخرجها من إطارها القانوني الصرف إلى إطار سياسي، بما يشكل خطرا على المنظمة ككل، ولا يبقى سهلا ضبط المخالفات والتجاوزات، وإقناع المخالفين بقبول قرارات وتوصيات آليات تسوية الخلافات داخل المنظمة[53].

ومما لا شك فيه؛ أنه كلما طرحت الخلافات علانية وتداولها الإعلام، كلما زادت عرقلة تفعيل إجراءات حسم الخلافات، وزاد طلب التدخل فيها أو في حالة عدم السماح تثار نتيجتها خلافات جديدة حول الموضوع ذاته، حيث يُبحث عندها في الحلول السياسية التي ترضي الجميع، بما يؤدي إلى تدخل السياسة في القانون والقضاء -الذي يعتبر مستقلا- وحيثما تدخلت السياسة في القانون فسد القانون والقضاء[54].

- الإطار الزمني للإجراءات:

التسوية الفورية للخلافات إحدى الوسائل الأساسية التي يعتمدها نظام المنظمة لتسوية الخلافات[55]. وبخلاف النظام السابق في إطار اتفاق الجات، فقد أدرجت مذكرة التفاهم والنصوص المتصلة بها جداول زمنية يتعين إتباعها لضمان الوصول إلى هذه التسوية الفورية.

وتخضع المواعيد المضمنة في النصوص المتعلقة بتسوية الخلافات لنفس الأحكام عند احتسابها، من أجل تقديم المذكرات أو القيام بأي إجراء آخر، وعند احتساب

المواعيد يستبعد اليوم الأول الذي يباشر فيه الإجراء من الحساب، في حين يحتسب اليوم الأخير. وقد أصدر جهاز تسوية الخلافات وثيقة خاصة لاحتساب المواعيد والآجال بموجب قراره حول انقضاء الآجال، إذ يختلف الأمر بين الحالات العادية والحالات الخاصة أو المستعجلة، وتلك المتعلقة بحالة الدعم المحظور[56].

في هذا الإطار، تجمع مواقف أكثرية الأعضاء في المنظمة على ضرورة دفع عجلة الإجراءات وتسريعها بتقصير المهل في بعض المراحل، بما يشجع الأطراف على الامتثال لموجباتها، لأن تسوية الخلافات ظلت في أحيان كثيرة تستغرق وقتا يتعدى السنتين[57]، غير أنه في حالات الاستعجال، فإن الآجال تخفض إلى حدود النصف أمام الفرق الخاصة من أجل زيادة كفاءة الإجراءات[58].

وإذا كانت الإجراءات أمام الفرق الخاصة تتطلب هذا القدر من المرونة والاهتمام والسرعة، فمن باب أولى أن تُسرّع أمام جهاز الاستئناف، حيث تكون التسوية عرفت تقدما معتبراً وتوشك على الانتهاء، ويزداد الأمر أهمية إذا تعلق الخلاف بمصالح لا تقاوم التأخير، كالمسائل الصحية أو البيئية.

- رقابة تنفيذ التوصيات والقرارات المعتمدة والإجراءات العقابية:

يتولى جهاز تسوية الخلافات متابعة تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عنه وتلقي تقارير عما أحرزه التنفيذ، حيث الامتثال الفوري بسحب الطرف المعني به التدابير المخالفة هو العنصر الأساسي لضمان التسوية النهائية للخلاف[59]، وإلا يُلجأ إلى التعويض كأداة أقل فعالية وتفضيلا، لصعوبة إعمالها وكذا لسريانها على المستقبل بشكل أساسي. ويبقى لكل عضو إثارة مسألة التنفيذ متى شاء لتدرج في جدول أعمال جهاز التسوية إلى أن يتم الفصل فيها[60].

خاتمة:

أمام تزايد الخلافات التجارية المتصلة بالبيئة، وفي ظل افتقار القضاء الدولي على أجهزة متخصصة تضطلع بحسم الخلافات البيئة وذات البعد البيئي، وجدت المنظمة العالمية للتجارة من خلال جهازها لتسوية الخلافات مجبرة على التعرض لكافة المسائل التي تثيرها الخلافات التجارية أمامه، ومن ذلك المسائل البيئة التي يصعب تحديدها والإحاطة بها، خاصة وأن قوانينها وهي اتفاقيات دولية تمنحها ذلك.

لقد بدا أن نظام المنظمة العالمية لتسوية الخلافات الأفضل لمعالجة المسائل البيئية لاسيما عند اتصالها بخلافات تجارية حيث يزداد تعقدها، لما تتميزبه الإجراءات أمامه من فعالية و مرونة وسرعة، و كذا لتوافره على جهاز استئناف كمحكمة نقض تضطلع بإصدار الاجتهادات القضائية، بما يعطي دفعا لقضاء الفرق الخاصة و نوعية لتقاريرها، ويدعم القواعد القانونية محل التطبيق، وهذا الذي منحه مصداقية أكبر.

إن الطبيعة التلقائية-الرضائية التي تميز التقاضي أمام جهاز التسوية، جعلته يستأثر بنظر الخلافات التي تحصل تنفيذا لاتفاقات المنظمة، محاولا التوفيق بين الطابع الاختياري للقضاء الدولي بشكل عام، و ضرورة تفعيل النظام التجاري الدولي من خلال حمل الأعضاء على التسليم بالاختصاص الإلزامي لجهاز تسوية الخلافات في إطار المنظمة العالمية للتجارة، الذي يقتضيه التوفيق بين حرية التجارة ومتطلبات حماية البيئة، مع تفضيل إعمال الجانب الدبلوماسي قبل وحتى أثناء اللجوء إلى الأجهزة شبه القضائية داخل نظام التسوية.

1 الهوامش:

1 - تعني كلمة «الجات»، المختصر بالانجليزية لعبارة الاتفاق العام للتعريفات والتجارة: General Agreement on Tariffs and Trade (GATT).

2- Secrétariat du GATT, Résultats des négociations commerciales multilatérales du cycle d'Uruguay : Textes juridiques, Secrétariat du GATT (Accord général sur les tarifs douaniers et le commerce (, Genève, 1994.

3- Hugues HELLIO, L'organisation mondial du commerce et les normes relative à l'environnement : Recherche sur la technique de l'exception, thèse pour l'obtention du grade de docteur, Université Panthéon-Assas (Paris II), 2005, p.38.

4– الحقيقة أن هذه التسمية ذاتها تثير بعض اللبس، إذ يطلق على هذه المنظمة، منظمة التجارة العالمية و/أو المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما يتطابق مع التسمية باللغتين الانجليزية والفرنسية كلغتين للمنظمة، حيث وصف العالمية يعود على المنظمة أو على التجارة، فباللغة الفرنسية: L'organisation mondial du commerce، وبالانجليزية:organization World trade.

5 - Hugues HELLIO, op.cit, P.43.

6 - يعتبر اتفاق جات1947 الجزء المحتفظ به من مشروع المنظمة الدولية للتجارة الذي أعلن عليه في مؤتمر بريثون وودز Bretton woodsعام 1944، إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، من أجل ضمان تحرير التجارة الدولية، وليس في أصله سوى معاهدة بـ38 مادة تضع المبادئ الأساسية التي تحكم التجارة العالمي:

Virgile Pace, L'organisation mondiale du commerce et le renforcement de la règlementation juridique des échanges commerciaux internationaux, L'Harmattan, 2000, p.39.

7- Virgile Pace, op.cit, p.31.

8- Déclaration ministérielle de Marrakech du 15 avril 1994, Par.2, in Résultats des négociations commerciales]...[, op.cit, p.iv.

9- Virgile Pace, op.cit, p.49.

10 - يظهر أساس الشخصية القانونية للمنظمات الدولية في تبرير فعاليتها، في ظل وجود قلق بشأن نجاحها، فالمنظمة العالمية للتجارة مثل منظمة الأمم المتحدة لديها الأهلية القانونية الضرورية لممارسة اختصاصاتها و تحقيق أهدافها المسطرة، وقد تجلى بوضوح أن المدير العام للمنظمة المخول بتمثيلها، وهو يحتل رأس السلم التدرجي لموظفيها. Virgile Pace, op.cit, p.49.

11 - رأت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري المؤرخ في 08/07/1996 حول مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، أن الاختصاص يعود للجمعية العامة للأمم المتحدة، وليس لمنظمة الصحة العالمية.

12- Julien CHAISSE, L'énonciation des normes à caractère non commercial par l'organe de règlement des différends de l'OMC, Table ronde n°5, World Trade Review, Vol 3, n°1, 2004, p.2.

13- Julien CHAISSE, op.cit, p.3.

14 - Saber SALAMA, L'OMC et la protection de l'environnement, Actes et débats de colloque : L'organisation mondiale du commerce : Vers un droit mondial du commerce, Lyon, 2001, Bruylant, 2001, Bruxelles, p.154.

15- Alain Haurie, Mercedes Bresso, Gestion de l'environnement, Vol 12, Collection Gérer l'environnement, presses polytechniques et universitaires romandes, Lausanne, 1996, p.120.

16- Alain Haurie, Mercedes Bresso, op.cit, p.3

17 - خلال مفاوضات جولة أوروجواي طرحت الو.م.أ موضوع البيئة، وطالبت بإنشاء لجنة دائمة للتجارة والبيئة في إطار المنظمة، إلا أنّ الدول النامية عارضت بشدة هذا التوجه الأمريكي خوفا من تعسف الدول المتقدمة في تطبيق قواعدها المتعلقة بحماية البيئة، مما شكل نوعا من الحماية التجارية غير عادلة والتي تعوق نفاذ منتجاتها إلى أسواق الدول المتقدمة. لكن بتاريخ 15/04/1994، قرر وزراء التجارة المجتمعون في مراكش بالمغرب، إنشاء لجنة التجارة والبيئة وذلك بواسطة المجلس العام للمنظمة في أول جلسة يعقدها بعد ظهور المنظمة للوجود.

- قايدي سامية، التجارة الدولية والبيئة، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، التخصص: القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص278.

18– المرجع نفسه، ص281.

19– محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، 2002، الإسكندرية، ص87.

20- kristin BARTENSTEIN, L'article XX du GATT : le principe de proportionnalité et la concordance concrète entre le commerce et l'environnement, Les cahiers de droit, vol.43, n°4, 2002, pp.653.

21– انظر المادة 6 من الاتفاق بشأن الإغراق:

- Accord sur la mise en œuvre de l'article VI du GATT, Résultats des négociations commerciales multilatérales du cycle d'Uruguay : Textes juridiques, op.cit, p.188.

22- Johanne BRODEUR, Réflexion juridique : Pour une meilleure cohérence des normes internationales : Reconnaître la spécificité agricole et alimentaire pour le respect des droits humains, Editions Yvon Blais, Bruyant, 2010, p.54.

23- Johanne BRODEUR, op.cit, p.55.

24 - جاء في الفقرة الأولى من ديباجة اتفاق مراكش المنشئ للمنظمة العالمية للتجارة (ترجمة غيررسمية): «[...] بما يتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم وفق أهداف التنمية المستدامة، مع توخي حماية البيئة والحفاظ عليها، ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك بصورة تتلاءم مع احتياجات واهتمامات كل من الأطراف في مختلف مستويات التنمية الاقتصادية».

- L'Accord instituant l'OMC, Résultats des négociations..., op.cit, p.6.

- Bob KIEFFER, L'organisation mondiale du commerce et l'évolution du droit international publique : Regard croisé sur le droit de gouvernance dans le contexte de la mondialisation, Editions Larcier, Bruxelles, 2008, p.65, 66.

25– Bob KIEFFER, op.cit, p. 66.

26–Art 1 du MARD : (Mémorandum d'accords sur le règlement des différends (MARD), Résultats des négociations ..., pp.427-457).

27 - محسن أحمد هلال، تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية، أوراق موجزة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص1.

28 - قايدي سامية، مرجع سبق ذكره، ص323.

29 - صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، 2010، ص272.

30 - جاء الاستئناف ليعوض إجراء خطيرا كان يسمح به اتفاق جات1947 (المادة 23) وهو إبلاغ الأمانة التنفيذية للجات كتابةً من الطرف المطبقة نحوه إجراءات تعليق تطبيق الامتيازات أو الالتزامات المترتبة بموجب اتفاق الجات المتضمنة في توصية الأطراف المتعاقدة بنيته الانسحاب من الاتفاق العام خلال 60 يوما من تطبيقها. عبد العزيز قادري، الرقابة على تطبيق الالتزامات وحل النزاعات في «الأعتجت «الجات»، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية، د.م.ج ، الجزائر، مجلد رقم 31، مارس 1993، ص117، 118.

31 - حول دور جهاز تسوية الخلافات في إصدار الاجتهاد القضائي في المادة البيئية، أنظر: شريف عمر محمد الصاوي، دور هيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية في تفسير وتطوير قواعد التجارة الدولية، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق، جامعة القاهرة، 2012.

- Marie-Pierre LAFRANCHI, La conciliation commerce/environnement devant l'ORD de l'OMC de la CJCE : Analyse comparée de l'application de l'article XX du GATT et de l'article 30 TCE, in Olivier Lecucq (dir.) Le rôle du juge dans le développement du droit de l'environnement, Bruylant, Bruxelles, 2008, pp.287-318.

32 - سيد أحمد محمود، آلية تسوية المنازعات الناجمة عن تطبيق اتفاقات الجات ومنظمة التجارة العالمية، مجلة الحقوق، السنة 22، عدد 2، 1998، ص290.

33 - سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية: آثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص116.

34– صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص277.

-35 محمد علي علي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 68.

36 - Voir, l'art (05/2) du MARD.

37 - Voir, l'art (5) du MARD.

38– ياسر الحويش، تسوية النزاعات في النظام التجاري الدولي تحكمية أم إحكام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، عدد 2، 2010، ص15.

39 - إذا توصل الفريق الخاص إلى تسوية بين الطرفين، اقتصر التقرير الذي يقدمه إلى جهاز التسوية على وصف مختصر للخلاف والإعلان عن التوصل إلى الحل، أما إذا لم يتوصل الفريق إلى تسوية مرضية للطرفين، وجب عليه أن يقدم تقريرا عن النتائج التي خلص إليها ومبرراتها والتوصيات التي يراها مناسبة، جلاء وفاء محمدين، مرجع سبق ذكره، ص64، 65.

40 - عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 234.

41 - يمكن لغير أطراف الخلاف ممن لهم مصلحة جوهرية فيه، تقديم مذكرات مكتوبة أمام جهاز الاستئناف، جلاء وفاء محمدين، مرجع سبق ذكره، ص 71.

42 - تمر تسوية الخلاف بثلاثة مراحل، يمكن أن ينتهي في أي منها، وهي: المفاوضات البينية (التشاورية)، الإجراءات القضائية أمام الفرق الخاصة وجهاز الاستئناف، والمجلس العام لاعتماد التقارير والامتثال للقرارات والتوصيات.

43 - بهذا الخصوص، اقترح البعض اعتماد نظام لجنة قانون التجارة الدولية (اليونسترال) كنظام تحكيمي داخل نظام المنظمة، وبالنسبة لتعيين الأعضاء في هيئة التحكيم يتم انتهاج طريقة خاصة تشترك من خلالها الأعضاء في وضع الإجراءات وتعيين المحكمين.

44 - هكذا يتحول التحكيم الحُرُّليصبح تحكيماً إلزامياً، إذا أخفق العضو المشكو منه في تعديل الإجراءات غير المتسقة مع الاتفاقات المشمولة للمنظمة التي اتخذها، أو عند فشل الأطراف في الاتفاق على التعويض، أو طلب طرف ما في الخلاف من جهاز تسوية الخلافات الترخيص له بتعليق التنازلات وغيرها من الالتزامات ورخص له ذلك، أو إذا اعترض العضو المشكو منه على التعليق المقترح، أو ادعى بأن الإجراءات والمبادئ لم تحترم، وكذا عند تحديد الفترة التي يحتاج إليها العضو المشكو منه لتنفيذ قرارات وتوصيات جهاز تسوية الخلافات إذا لم يتمكن من الامتثال الفوري لها ولم يقترح مدة للامتثال ولا تم الاتفاق بين أطراف الخلاف عليها.

- Voir, l'arts (22/2 6) et (21/3-c) du MARD.

- كذلك، عبد الحميد الأحدب، دراسة حول تحسين نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية: أوراق موجزة إعدادا للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، 2003، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ص3 و4.

45– عرفت المنظمة العالمية للتجارة منذ نشأتها النظر في فيما يقرب 500 خلاف عرض على جهازها لتسوية الخلافات، منها أزيد من 40 % تخص البلدان النامية.

- OMC, Règlement des différends : état actuel des différends, in (www.wto.org).

46 - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 227.

47 - مصطفى أحمد فؤاد، النظام القضائي الدولي، دار الكتب القانونية، مصر، 2004، ص13.

48– ياسر الحويش، مرجع سبق ذكره، ص15.

49-L'arts (23) du MARD.

50-Laurence BOISSON DE CHAZOURNES, Makane Moise MBENGUE, L'Amicus curiae devant l'organe de règlement des différends de l'OMC, in MALJEAN DUBOIS Sandrine (dir.) Droit de l'organisation mondial du commerce et protection de l'environnement, Bruylant, Bruxelles, 2003, pp.400-443.

51 - مروك نصر الدين، تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية، ط1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005 ، ص 34.

52 - الحقيقة أنه ثمة اختلاف بين الأعضاء بشأن العلنية، حيث رأى البعض بها مطلقا كفنزويلا وكندا، و الو.م.أ، و البعض رأى أنه لا فائدة تُرجى من فتح الباب للعلنية، إذ يمكن للدولة الطرف في الخلاف إعلام مجتمعها المدني بوضعها في المنظمة دوريا، وبكل النتائج والقرارات المتعلقة بخلافاتها التجارية، ورأى البعض الآخر بحصر مجال العلنية في التقارير النهائية، حتى لا تتحول المنظمة بآلياتها إلى ساحة تنظير بين الأعضاء، كما ذهبت الصين، هونغ-كونغ، كوريا، المجر والفليبين. عبد الحميد الأحدب، مرجع سبق ذكره، ص11.

53 - عبد الحميد الأحدب، مرجع سبق ذكره، ص11، 12.

54 - من بين أسباب نجاح التحكيم التجاري الدولي لاسيما في العشريتين الأخيرتين، تميز إجراءاته بالسرية، مما جعل أطراف الخلافات التجارية يأتمنون بشكل أكبر لجان و مؤسسات التحكيم على أسرارهم. وإذا كان هذا بين التجار وبينهم وبين الدول فكيف الأمر إذا كان يعني دولاً أمام قضاء إلزامي، وفي منازعات لأجل تدابير اتخذتها مؤسساتها الدستورية تتعارض مع اتفاقات دولية أو ثنائية لها الأولوية. عبد الحميد الأحدب، المرجع نفسه، ص11، 12.

55 - تقرر مذكرة التفاهم بموجب المادة (3/ 03) أنه ينبغي أن لا تزيد الفترة التي يتم خلالها إصدار قرار التسوية عن سنة واحدة، دون أن تتعدى خمس عشرة (15) شهرا في حالة استئناف تقرير الفريق الخاص، هذا الإجراء الذي يجب ألا تتجاوز إجراءاته تسعين(90) يوما، وهذه المدة هي الحد الأقصى للإجراءات، ويمكن أن تكون أقصر بكثير تبعا لطبيعة الخلاف وتداعياته.

56- Document (WT/DSB/M/7), in (www.wto.org).

57 - عبد الحميد الأحدب، مرجع سبق ذكره، ص17.

58 - Arts (04/9), (12/9), (17/5) du MARD.

- جلال وفاء محمدين، تسوية منازعات التجارة الدولية في إطار اتفاقيات الجات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص67.

59 - Arts (21/6) du MARD.

60 - جلال وفاء محمدين، مرجع سبق ذكره، ص 75، 76.

حول تنفيذ قرارات وتوصيات جهاز تسوية الخلافات، أنظر: محمد علي علي الحاج، ضمانات تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن آلية تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009.